دور منظمات المجتمع المدني في الحد من تلوث الصناعة النفطية منظمات حماية البيئة نموذجاً

م.د. سميرة حسن عطية
ا.م.د. سحر قدوري
الجامعة المستنصرية
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
قسم المجتمع المدني وحقوق الإنسان

الملخص :

ان ثمة قضايا تنطوي على ابعاد انسانية واجتماعية تمس قطاعاً واسعاً من البشر تتغافلها الدول، او لا تهتم بها بالقدر الكافي او بالشكل الذي تستحقه فيما هي من القضايا التي تستحق الاهتمام ومنها التلوث البيئي وخصوصاً النفطي الناجم عن الصناعة النفطية الذي اضحت تتفاقم مشاكله وهي تنعكس بشكل خطير على الوجود الحيوي للانسان اليوم. في ضوء ماتقدم يتصدى البحث الحالي لمشكلة جوهرية تتمثل في كيف تحرز منظمات حماية البيئة تقدماً في نشر ثقافة حق الحصول على بيئة نظيفة والمحافظة والحماية لها من التلوث النفطي في الوقت نفسه ؟ ومن هنا تنطلق اهمية البحث بابعاده الثلاثة (الاداري والبيئي والتنموي) في تكوين رؤية موضوعية واضحة عن منظمات حماية البيئة وتدعيمها ودورها في الحد من التلوث ورسم الاطر الفكرية التي جاءت بها الدراسات والبحوث في هذا المجال .ومن ثم التعرف على ماجاءت به منظمات حماية البيئة العراقية عن هذا المتغير ومعرفة مدى التوفيق في تحقيق اهدافها.

الكلمات المفتاحية

البيئة، الصناعة النفطية، التلوث البيئي، منظمات حماية البيئة .

المقدمة

تعد حماية البيئة والمحافظة عليها من قبل المجتمع عموماً والمؤسسات النفطية خصوصاً ليس أمراً مهماً في عالم اليوم فحسب، بل تمثل تحدياً أمام مختلف المنظمات في إمكان تحويل الاعتبارات البيئية والالتزام بها الى فرص جديدة للمنافسة، وفي هذا الصدد عدت ادارة البيئة عنصراً اساسياً في تحقيق النمو والتطور. واصبح يتعين على الجميع ان يكونوا مدركين او اكثر وعياً لما تنطوي عليه التشريعات والمحددات البيئية من

اثر على الحياة والاعمال والمشاريع وما تفرضه في اجراءات وسلوكيات يجب اتخاذها لتمكنهم من المواكبة او الامتثال للنظم والتوجهات البيئية الجديدة. فضلاً عن ضرورة استحداث فحوص بيئية قادرة على استيفاء المتطلبات البيئية في معظم الانشطة المسببة للتلوث والمبادرة السريعة للتعرف والبحث عن المنافع البيئية ومواجهة التهديدات. وازاء التحديات التي ابرزتها البيئة وادارتها يتبادر السؤال الاتي: كيف اذن يكون رد فعل المنظمات المعنية بحماية البيئة في بلدنا اتجاهها ؟

في حين تولي الدول الصناعية ومنظمات حماية البيئة هذا المتغير بعض الاهتمام في برامجها الا اننا لانعلم الا القليل عن مبادرات هذه المنظمات في الدول النامية ومنها بلدنا العزيز في المجال البيئي، وعلى وجه التحديد التلوث الناجم من الصناعة النفطية، فما زال هناك ضعف في بلورة صورة واضحة عن الحاجة الى ادارة البيئة وحمايتها سواء على مستوى المجتمع او الاعمال، وضرورة تطوير البرامج البيئية، ونوع الاسناد الذي تقدمه المنظمات المعنية بحماية البيئة من اجل تبني امكان (القدرة) تأهيل إدارة بيئة كفوءة للحد من التلوث النفطي، بل ونشر ثقافة حق الانسان في بيئة نظيفة وواجباته لتحقيق ذلك، وتنمية القدرات من اجل النهوض بمهماتها وبالجودة المطلوبة التي تنسجم مع نظم الجودة الشاملة للبيئة. في ضوء ماتقدم يتصدى البحث الحالي لمشكلة جوهرية تتمثل في كيف تحرز منظمات حماية البيئة تقدماً في نشر ثقافة حق الحصول على بيئة نظيفة والمحافظة والحماية لها من التلوث النفطي في الوقت نفسه ؟

وفي هذا السياق اثيرت تساؤلات متعددة تتطلب الإجابة عنها. ومن هنا تنطلق أهمية البحث بابعاده الثلاثة (الاداري والبيئي والتنموي) في تكوين رؤية موضوعية واضحة عن منظمات حماية البيئة وتدعيمها ودورها في الحد من التلوث ورسم الأطر الفكرية التي جاءت بها الدراسات والبحوث في هذا المجال .ومن ثم التعرف على ماجاءت به منظمات حماية البيئة العراقية عن هذا المتغير ومعرفة مدى التوفيق في تحقيق أهدافها. ومن خلال نتائج الدراسات السابقة برزت فكرة القيام بالبحث الحالي حيث هدف الى تحقيق مجموعة من الاهداف منها تقديم صورة تاريخية لتطور الفكر البيئي على المستوى العالمي والوطني، وبلورت اهم الدلالات النظرية والتطبيقية لمنظمات حماية البيئة التي يمكن ان تلعب دور في الاسهام في دفع المؤسسات النفطية نحو ادخال الاعتبارات البيئية ضمن كافة الانشطة التي تقوم بها والتي تطرح ملوثات بكميات تفوق امكانيات البيئة على استيعابها، وذلك عن طريق مراجعة الادب البيئي من اجل تقديم الافكار النظرية من جهة، ثم الوقوف على الواقع البيئي ودور منظمات حماية البيئة فيه ضمن الاطار التطبيقي العراقي من جهة اخرى. ولغرض تقديم الافكار والطروحات تم بناء هيكلية البحث على اساس الترتيب التالي:-

المحور الاول : البيئة

اولاً : الاطار العام للبيئة

ثانياً: التأثيرات البيئية

ثالثاً: العلاقات الترابطية بين البيئة والمقومات المجتمعية

المحور الثاني : الصناعة النفطية وتاثيراتها البيئية

رابعاً: الصناعة النفطية

خامساً: ما هو التلوث النفطي؟وما هي مصادره ؟

المحور الثالث : منظمات حماية البيئة

سادساً: البداية والجذور لمنظمات حماية البيئة

سابعاً: حق الانسان في بيئة نظيفة

ثامناً: تقييم واقع منظمات حماية البيئة العراقية

تاسعاً: رؤية مستقبلية لمنظمات حماية البيئة العراقية

عاشراً: الخلاصة

المحور الاول : البيئة

اولاً: الاطار العام للبيئة

علم البيئة هو احد فروع علم الاحياء الذي عرفه اول مرة العالم الالماني هيجل عام ١٨٦٦ ويشمل دراسة كل الكائنات الحيه وعلاقات بعضها البعض ومع المحيط الذي تعيش فيه[١]. في حين هناك تعبير برز خلال مؤتمر الامم المتحدة للبيئة البشرية لعام ١٩٧٢ يحدد البيئة بانها رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لاشباع حاجات الانسان وتطلعاته[٢]. والبيئة يمكن القول انها اتزان ثلاثة محيطات هي المحيط الحيوي، والمحيط الاجتماعي ،والمحيط المشيد. وان النقطة الجوهرية التي يرتكز عليها المفهوم هي ضرورة وجود التوازن والتلاؤم بين هذه المحيطات وهو مايعرف بالنظام البيئي(هو نظام متكامل وطبيعي من العلاقات المتبادلة او المترابطة بين الاجهزة الحية، والمكونات الحيوية، والأشياء غير الحية، المكونات اللاحيوية، ويتم في اطاره انتاج وتجميع كل من المادة والطاقة). واذا ما وجدت حالة اللاتوازن تسبب ذلك في حدوث اختلال في الكثير من الظواهر والمشكلات ومنها التلوث بأنواعه ،واستنزاف الموارد الطبيعية ،والجفاف ،والتصحر ....[٣].

وللحديث عن بداية ظهور مايسمى الفكر البيئي فاننا نلحظ ان هناك سمتين واضحتين هما :- [٤]

الاولى :انه لم يبدأ في الدول النامية لكنه ظهر في الدول الصناعية المتقدمة في اواخر الستينيات؛

الثانيـــة :انه لم يبدأ من الحكومات لكنه نبع من الشعوب ممثلة في الجمعيات غير الحكومية والتجمعات الشبابية وغيرها من المعبرة عن مشاعر الناس. وكانت المشاعر وقتئذ تتمحور حول الاخطار التي تهدد صحة الانسان من عمليات تلوث البيئة سواء تلوث الهواء او الماء او التربة لما لها من اثار ضارة في صحة الانسان وكفاءة الحياة .

لقد تبلور في النداءات البيئية مفهوم ان البيئة تشمل البيئة الاجتماعية الى جانب البيئة الطبيعية وبرز شعار ان الفقر هو اكثر الملوثات خطراً، والى الربط بين التنمية والبيئة والموارد وبهذا ارتبط الانسان الذي هو هدف التنمية بعملياتها ومكوناتها واستقر مفهوم ان هذا لايمكن تحقيقه بمعزل عن قضايا البيئة .

ثانياً: التأثيرات البيئية

تتسابق المجتمعات في وضع خطط تنموية تهدف الى النهوض بالبنية الاقتصادية والاجتماعية الا ان النمو السريع وغير المتوازن غالبا مايؤدي الى مشاكل بيئية تاركة اثاراً سلبية على المجتمع نتيجة الزيادة المتنامية لاستنزاف الموارد وانواع التلوث في خضم الاستمرار في اقامة المشاريع التنموية وتاثير ذلك على

صحة ونوعية الحياة ،وحيث ان البيئة هي المخزن الطبيعي للموارد وان التنمية هي الاسلوب للوصول الى الرفاهية والمنفعة لذا فان الاهداف والاهمية التنموية والبيئية يكمل بعضه بعضاً.

لقد حظي مفهوم حماية البيئة باهتمام المختصين والدارسين في مختلف المجالات واخذت تظهر منظمات عالمية تاخذ على عاتقها وضع استراتيجيات تشمل نشر الوعي البيئي للاقلال من الاضرار البيئية من خلال برامج ومشاريع وخطط ويعتبر برنامج الامم المتحدة للبيئة يونيب UNEP احد البرامج المعروفة في هذا المجال. ويأتي الاهتمام العربي والوطني بالبيئة اقل حظواً ومتخلفاً في اكثر الاحيان للاهتمام العالمي من خلال تحقيق بعض الخطوات التي تهدف الى معالجة القضايا البيئية، واستطاعت بعض الدول العربية ان تقوم بنقلات حضارية وانماط جديدة في التصدي للمشكلات البيئية. وعلى الصعيد الوطني فان الواقع البيئي مرير ويعكس ضعف الوعي بمبدأ حماية البيئة كمدخل اساسي للتنمية واهمية ترابط قضايا التنمية والبيئة، والتقنية وضرورة التصاقها بقضايا البلاد(٥) .

ان البيئة ليس مفهوم جديد ولكن بروزها الواضح في التوجهات المستقبلية حث المنظمات وصانعي القرارات الى اعادة النظر في رؤياهم واستراتيجياتهم وان ادارة البيئة تقترح ان يكون من المناسب اعادة تنظيم المنظمات بحيث تعكس الاولويات البيئية وهذا من شأنه ان يمنح الجهة المسؤولة عن البيئة في الجهاز الاداري والتنظيمي للدولة عامة، وفي المنظمات خاصة مزيداً من السلطة لإعادة توجيه السياسات التي تؤدي الى التعارض او التدهور البيئي. فضلاً عن توظيف التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات لأنه بات من الواضح لا يمكن إنكار العواقب والمشكلات البيئية للتنمية الصناعية بالاسلوب التقليدي. وكذلك محاولة الاستفادة من خبرات المنظمات المتقدمة في المجال البيئي، واستعارة الاساليب البيئية القابلة للتكييف مع بيئتنا ومجتمعنا والتي يمكن من خلالها تحقيق النجاح البيئي .

ثالثاً :العلاقات الترابطية بين البيئة والمقومات المجتمعية

قد بات من المعترف به على نطاق واسع ضرورة فسح المجال امام اسلوب تخطيط جديد يولي البيئة الاهتمام الذي تستحقه لكون معظم توجهاتها تتضمن اهدافاً اقتصادية واجتماعية، ويتوقع بالتالي تحقيقها مزايا مجتمعية هائلة. وفيما يلي عرض في اطار شمولي تحليلاً علمياً نظرياً لمفهوم العلاقات والمقومات المرتبطة بالبيئة .

١- التنمية والبيئة

ان التنمية كلمة مثقلة بالقيم ولايوجد هناك اجماع بشأن معناها. فهي تعرف عادة بطريقة معيارية، لكونها قوة موجهة نحو اهداف اجتماعية مميزة. وهذه القوة الموجهة تشتمل على قائمة من الصفات التي يرمي المجتمع الى تحقيقها او بلوغ حدودها القصوى. وتعد ادارة التنمية نظاماً فرعياً من منظومة معقدة ومترابطة من القيم المجتمعية بمستوياتها المختلفة وهي تشمل مختلف الجهود والامكانات البشرية والمادية والتنظيمية المتفاعلة من اجل مواجهة التحديات التنموية والارتقاء بالمجتمع من كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصناعية والتجارية والزراعية والخدمية ... وغيرها(٦).

ان البيئة والتنمية امران متوافقان ويعتمد كل منهما على الاخر، فلا ينبغي ان تكون التنمية ملائمة للبيئة فقط، بل ينبغي ان تكون ملائمة ايضاً لثقافة النظم الاجتماعية والمكان الذي تتم فيه وزمانها. والتنمية البيئية تشمل مجموعة من السياسات والاجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع الى وضع افضل باستخدام التقنية المناسبة للبيئة والاخذ بالاعتبارات البيئية بوصفها عاملاً حاكماً واساسياً وذلك لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية، وهدم الانسان لها في ظل سياسات وطنية ودولية للمحافظة على هذا التوازن خلال مدة زمنية محددة.

قد كان للتغييرات التقنية السريعة في بداية التسعينيات اثر مهم في انتشار صناعات الابحاث والتنمية والصناعات المرتكزة على المعرفة وعدها القاعدة للتنافس في الاسواق العالمية، ولكن هذا الانتشار دفع بالانسان الى ان يتوسع في مشاريعه التنموية على حساب البيئة حتى اصبح الامر خطيراً، وهذا ناتج عن غياب الوعي بالعلاقة التي تربط بين التنمية والمحافظة على البيئة واساءة استعمال الانسان لقدرته في تغيير البيئة في سبيل تحقيق اقصى استغلال ممكن لها. ومن هنا بدأ الاهتمام العالمي للعمل الجاد نحو التوفيق بين متطلبات التنمية والتقدم الصناعي وحماية البيئة والموارد الطبيعية والعمل للحد من الاثار السلبية على عناصر الحياة. ونتج عن الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية الى ظهور مفهوم التنمية المستدامة الذي انبثق اثناء الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة لعام ١٩٨٧. ويأخذ هذا المفهوم بالحسبان ظروف البيئة الطبيعية والبشرية في اعمال التنمية فالتوسع المستمر في مختلف انشطة التنمية يستلزم اعادة النظر في الاعتماد المطلق على القدرة الاستيعابية للبيئة التي كانت تعكسها المعايير التي وضعت في الماضي بحيث يمكن ايلاء الاعتبار للزيادة المستمرة في احمال التلوث وتاثير ذلك على القدرة الطبيعية المحدودة لاستيعاب الملوثات(٧).

٢- القانون والبيئة

النصوص القانونية هي الظاهرة المجتمعية التي يتأسس عليها المنطق العملي لحقوق وواجبات السلطات العامة والمؤسسات الخاصة والادارات والافراد في المحافظة على البيئة. ويعد القانون هو احد السبل لتعزيز التفاعل بين البيئة والسياسة التنموية لأنه يضفي معناً واقعياً وجدياً على الالتزام الوطني والدولي، ولكن يجب أيضاً ان يكون مبنياً على أساس علمي سليم، وعلى الإنصاف والتعامل العادل بين الدول والمجتمعات ويجب تطويره تدريجياً. ويرجع إصدار النصوص القانونية والنظم البيئية الى ما قبل القرن التاسع عشر، حيث اصدر العديد من الحكام في دول ومقاطعات قوانين ونظم تحرم القاء او صب او تفريغ القاذورات او مخلفات المصانع الى القنوات والأنهار والبحيرات حفاظاً على الصحة العامة(٨).

وتكمن الإشكالية الأساسية التي تحاول القوانين التصدي لها في مجال البيئة في آليات التوجية والمراقبة والتنفيذ على مستوى الفرد والمنظمة، وفي اساليب العمل التي تتبعها الادارات في شؤون البيئة. فادارة البيئة تمثل اطاراً شاملاً لتحقيق الاتساق بين سياساتها واستراتيجيات التنمية، وحتى يمكن تامين دورها يجب العمل على اعداد سياسات قانونية تهتم بمعالجة المشكلات الطارئة. تشكل انطلاقة القوانين البيئية في السنوات العشرين الاخيرة ميزة فريدة من نوعها، اذ ان الحاجة الى تقييم انعكاسات الحياة الاقتصادية على البيئة بصورة عامة حملت اصحاب الاختصاص في القوانين الوطنية والدولية الى الاهتمام بما اطلق عليه قانون

البيئة وهو يشمل نصوصاً متعددة تعود إلى قطاعات ومجالات مختلفة، ولكن الرؤية الجديدة المستندة الى البيئة والتنمية جعلت المسؤولين والقانونيين والاختصاصيين ينظرون لهذه النصوص نظرة جديدة ومتجددة، فالاطلاع على القوانين البيئية هو قبل كل شيء القاء نظرة جديدة اساسها منطق البيئة على نصوص قانونية سبق ان صدرت في مراحل مختلفة من الحياة السياسية والإدارية الوطنية[٩].

وعلى الرغم من الادراك المبكر لاهمية القوانين والتشريعات البيئية في حماية البيئة العراقية وتحسينها وكونها موزعة على مختلف مجالات الاعمال، لكن يؤخذ على هذه القوانين معالجتها للمشكلات البيئية بشكل جزئي واقتصارها على جوانب محددة دون غيرها، وعدم التنسيق في القوانين والتشريعات، واتخاذها اشكال قانونية متعددة فهناك ما هو بصيغة قانون نظام، وهناك ما هو بصيغة نظام، وهناك امور بيئية مهمة تحكمها قرارات او محددات او مواصفات قياسية، مما ادى ذلك الى الاخلال بدرجة إلزامية هذه القوانين والتشريعات. يضاف على ذلك عدم الشمولية وافتقار معظمها الى الاجراءات الرادعة والأحكام العقابية والجزائية، وافتقارها الى التحديد الدقيق لادوار الجهات المعنية بحماية وتحسين البيئة، والجهات ذات الأنشطة الملوثة لها. ونتيجة لهذه الاوضاع السائدة لايوجد عند متخذي القرار اهتمام بإيجاد آلية للمشاركة البيئية، او بالإذعان لضغوط هذه الآلية بشأن الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية .

٣- المنظمات والبيئة

ان اغلب مشكلات البيئة في يومنا الراهن نشأت بسبب الانسان، لذا فدوره يعد دوراً خطيراً، لان مواقفه ازاء البيئة البشرية والطبيعية هي التي شكلت البيئة الراهنة وواضح ان تغيير مواقفه هو الاسلوب الوحيد الذي سيتيح الفرصة في التأثير على ظروف البيئة. ان موقف الانسان وسلوكه مرتبطان مباشرة بنظام القيم الاخلاقية السائد في المجتمع، ولكي يعيش الانسان في وئام مع البيئة ينبغي له تطوير اسلوب متوازن في التفكير والشعور والعمل ازاء البيئة من خلال تحصين الاخلاق البيئية التي هي اساساً أخلاق بشرية[١٠].

ان القرارات التي تؤثر على البيئة قد تصدر عن الفرد او المنظمة او المجتمع ومثل هذه القرارات تتخذ استناداً الى نظام القيم السائد من دون اي اعتبار بيئي او انها لم تحظى سوى بقدر ضئيل من الاولوية، في حين القرار البيئي الفعال يشمل النظر في مجموعة من القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية التي ينبغي ان تحلل بدقة. ان للمنظمات دوراً حيوياً في تنفيذ خطط ومشاريع التنمية، وعليه فان هناك اتجاهاً متنامياً لدى واضعي الاستراتيجيات والسياسات في قطاع الاعمال خاصة، وكافة المنظمات عامة لتطوير الاساليب الادارية بحيث تتواكب مع مفهوم ادارة البيئة، وتساهم في ترسيخ مفهوم التنمية القابلة للاستمرار. ومع موجة الاهتمام بقضايا البيئة في المنظمات سلطت الاضواء على بعض حالات الالتزام لدى قسم منها وذلك بنشر نجاحاتها اعلامياً، وهو امر من شأنه خلق صورة جذابة تدفع بالاخرين الى السير على منوالها والتشجيع على الالتزام البيئي. هذا وقد اصبح الاعلان عن قصص النجاح في الالتزام البيئي في معظم منظمات العالم المتقدم صناعياً امراً شائعاً ولاسيما بسبب ما يرافقه من منح شهادات توثق ذلك. وقد تم تطوير العديد من المعايير والنظم البيئية من قبل جهات مختصة ومنظمات وعلى رأسها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي كوسيلة لتحقيق اهداف بيئية، فمثلاً العمل على تخطيط الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية

ومكافحة او الحد من التلوث وتقييم الاثار البيئية ..وغيرها. وجميعاً تساعد المنظمات والحكومات في تحديد السياسات والاساليب والاهداف التي تعمل على التحسين المستمر للأداء البيئي(١١).

٤- الصناعة والبيئة

استهدفت العديد من التطورات التكنولوجية الكبيرة الاثر البيئي للعمليات الصناعية، بينما استهدفت تطورات اخرى تعزيز نوعية المنتج وزيادة مدة الصلاحية مما يتيح للمنتجين في البلدان المتقدمة النمو والحصول على افضلية ملحوظة في الأسواق الأوسع. والنتيجة النهائية لكلا النوعين من التطورات هي مشاريع تجارية متجددة فعالة واكثر قدرة على المنافسة والاهم من ذلك انها مشاريع اكثر تلاؤماً مع المعايير العالمية الجديدة فيما يتعلق بالجودة البيئية.

قد كان الدافع وراء هذه التغييرات التي حصلت في الصناعة واحداً او اكثر من العوامل التالية :- (١٢)

- الاهتمام الكبير بالصحة والسلامة العامة تحت ضغط من الحكومات ومجموعات حماية المستهلك.

-المنافسة والحاجة الى اسواق اوسع في العديد من قطاعات الصناعة.

- الحاجة الى الالتزام بانظمة متزايدة الصرامة تتحكم بالاثار البيئية.

واستجابة لهذا الضغط الاقتصادي والتنظيمي والبيئي أدى استخدام مدخلات علمية وتكنولوجية اكثر حداثة في الصناعة الى تحويلها الى مشاريع تجارية ذات تركيز علمي ابعد مما كان من قبل، فضلاً عن ذلك فان المدخلات التي صممت لخدمة التزامات بيئية معينة نجمت عنها تحسينات واسعة النطاق اثرت في الجوانب التقنية والادارية والبيئية في الممارسات الصناعية. وادى ادخال اجهزة قياس جديدة في خطوط الانتاج الى تقليل تأثير هذه الممارسات على البيئة إلى أدنى حد. كما ان وضع معايير عالمية من اجل تنظيم التاثير البيئي في جميع مجالات النشاط الصناعي قد ادى بالفعل الى تغيير في عملية الحصول على التكنولوجيا في البلدان المتقدمة النمو. اما ما يخص الاثار السلبية للصناعة على البيئة فيمكن حصرها في الاشكال الرئيسية للبيئة وهي :- (١٣)

١- **<u>المياه العادمة</u>**:غالباً ما ينظر الى المياه العادمة في الصناعة على انها المجال الرئيسي للاهتمام عندما يراد جعل الصناعة أكثر تلاؤماً مع الاعتبارات البيئية. وبشكل عام تحتوي المياه العادمة التي تنتجها الصناعة على عدد كبير من الملوثات والمواد السامة ومن القضايا الرئيسية المثيرة للقلق هو الترسبات الخطرة والعضويات المسببة للأمراض ومصدراً رئيسياً للتلوث والتي من الواجب ان تطهر قبل تصريفها.

٢- **<u>النفايات الصلبة</u>**:تشكل النفايات الصلبة شاغل رئيسي في الصناعة ولها انواع منها النفايات العضوية الصلبة الناجمة عن معالجة المواد الاولية وهناك النفايات غير العضوية كالمعادن والصفائح والاكياس. لقد استطاعت الصناعة في البلدان الصناعية ان تخفض مستويات النفايات العضوية من خلال اعادة بيعها من اجل معالجتها واعادة تدويرها التي بدأت تستعمل بصورة متزايدة. ويمكن للعديد من انواع النفايات الصلبة ان تعالج وتحول الى منتجات مفيدة منها الأسمدة العضوية وعلف الحيوانات. وهناك ميل متزايد في البلدان الصناعية الى تطبيق مبدأ انعدام الانبعاثات او الانبعاثات صفر غير ان هذا الامر يتطلب اقامة شبكة من المؤسسات التي تستخدم تدفقات النفايات كمواد اولية .

٣- **ملوثات الهواء**:معظم عمليات الصناعة تطلق مستويات من ملوثات الهواء تكون احياناً كثيرة مصدراً لقلق كبير ونسبها وعواقبها اكثر خطورة من الملوثات التي تحملها المياه. ان سبب التلوث الهوائي في اغلب الاحيان زيادة نسبة الغازات والابخرة السامة مثل اكاسيد الكبريت والنتروجين وبعض المركبات العضوية التي تنفثها المصانع اضافة الى العوالق المادية الصلبة والاتربة. ونتيجة للتفاعلات الثانوية التي تحصل بين هذه الملوثات وبوجود اشعة الشمس فانها تتسبب في تأثيرات مناخية وأضرار بيئية.

٥- الحروب والبيئة

ان حالة التدهور البيئي التي اصابت العالم خلال العقود الاخيرة من مؤشراتها ارتفاع مستويات التلوث بمختلف انواعه(تلوث الهواء،الماء،التربة) وخسارة مساحات كبيرة من الارض، واستنزاف كميات من المياه، وتدهور نوعيتها واقتران المنازعات والحروب والعقوبات معها ادى الى استفحال المشكلات البيئية .ان الخسائر الناتجة عن الحروب لاتقتصر على فقدان الكثير من البشر بل تتعدى ذلك لتشمل المساهمة بشكل كبير في تدهور بيئي من خلال الحاقها الضرر بالبيئة والصحة العامة. واخذت المعاهدات والاتفاقيات الدولية على عاتقها معالجة التغييرات التي تحصل في البيئة بسبب التخريب البشري المتعمد فيها بالعمليات العسكرية ومن المعاهدات الدولية التي تعنى على وجه الخصوص في هذا المجال معاهدة حظر استخدام الوسائل العسكرية او العدائية لتغيير البيئة بتلويثها او تدميرها او الحاق الضرر بها التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٧٨. وقد اصبح واضح للعيان ان بعض الدول اخذت بتسيس البيئة وجعلت من تدمير البيئة هدفاً سياسياً واقتصادياً واعلان الحرب البيئية وما عادت تكتفي بان تعمل اسلحة الدمار على التضحية بالانسان، بل ايضاً بموارد وامكانات وتوازن النظام البيئي(١٤).

وتعد الحروب الثلاث على العراق منذ عام ١٩٨٠ والحصار الاقتصادي اسوأ صورة للايذاء المدمر على البيئة العراقية مقارنة بأي مكان اخر في العالم. فالحروب كانت ذا شكل استثنائي طبقاً لكل قياسات الحروب التي عرفها العالم السابق والحاضر، لان ماتعرضت له البيئة العراقية يعد الانموذج الاكثر تطرفاً بين كل اشكال التدهور، لا بل الدمار البيئي. انها حروب بيئية وما تمخض عنها هو انتهاك لكل الاتفاقيات البيئية الدولية، حيث ادى استخدام الاسلحة المحرمة دولياً ومن بينها اليورانيوم المنضب الى احداث اثار خطيرة ومباشرة على الصحة والبيئة في العراق اكدتها الدراسات التي قامت بها الامم المتحدة والدراسات الميدانية الوطنية لتقييم الواقع البيئي في العراق وتقدير الملوثات البيئية.

المحور الثاني : الصناعة النفطية وتاثيراتها

رابعاً: الصناعة النفطية

تزداد أهمية النفط في العالم تبعاً لتعدد وتزايد خدماته واستعمالاته في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وتنبع هذه الأهمية من حقيقتين أولهما كونه مصدراً للطاقة، وثانيهما لأنه مادة خام لفروع الصناعات الكيميائية والبتروكيمياوية المختلفة التي تستخدم في كافة منتجاتها في مقومات الحياة العامة. وأذا كان النفط على هذا الجانب من الأهمية فليس من المستغرب أن ينال عناية المختصين والباحثين في حقول العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والهندسية على

حد سواء. وكان من المنطقي أن ينال هذا الموضوع عناية المختصين وفعلاً فقد صدرت أبحاث متعددة ودراسات في هذا المجال[١٥] .

تتسم الصناعة النفطية بارتفاع نسبة التلوث الذي تسببه نتيجة البحث والتنقيب مروراً بالاستخراج والنقل والتصنيع. لذلك فمشكلة التلوث بالنفط مشكلة خطيرة لما لها من أثر مدمر على الحياة ، يحتاج الضرر الناتج سنوات طويلة لأصلاحه، فأنه يجب اعتبار مشكلة التلوث بالنفط في أي منطقة مشكلة دولية ولابد من شبكات مراقبة دقيقة، ولابد من فرض الغرامات الشديدة على المخالفين، وكذلك أيجاد طرق مكافحة التلوث حال حدوثه بحيث تكون فعالة ولا تكون لها آثار جانبية .

وتوجد المواد المشعة الطبيعية في مكامن النفط والغاز، بتراكيز متباينة وتخرج هذه المواد مع سوائل الإنتاج خلال عمليات الاستخراج. ولكن تحاليل العناصر المشعة طبيعياً باستخدام طريقة تحليل أطياف كاما في كثير من حقول النفط والغاز بينت بان المواد الصلبة الموجودة في كميات النفط والغاز في مستودعاتها العميقة أو على السطح لا تحتوي على العناصر المشعة، وذلك لان هذه العناصر لا تنتقل من صخور الآبار النفطية أو الماء المتولد كناتج عرضي لاكتشاف النفط والغاز. والراديوم المتولد في البئر يؤدي انخفاض الضغط ودرجة الى تعدي قابلية الذوبان لمزيج الكبريتات والكربون والذي يؤدي الى ترسبها بشكل مركبات صلبة من الكبريتات والكربونات في الأنابيب، الصمامات، المضخات، الفاصلات، الخزانات وأوعية معاملات الماء والغاز.أهم أنواع المواد المشعة الطبيعية المتولدة في صناعة النفط والغاز الجدول (١) يوضح ذلك[١٦].

النوع	النظائر	الخواص	الحدوث
ترسبات Ra	Ra^{224} Ra^{226} Ra^{228} ووليداتها	ترسبات صلبة من sr– ca–Ba والكبريتات والكربونات	تحصل عند الاجزاء الرطبة من اجهزة الانتاج والابار
وحل Ra	Ra^{224} Ra^{228} Ra^{226} ووليداتها	رمل، طين، برافين، ومعادن ثقيلة	أجهزة الفصل ومن قشط الخزانات
ترسب Pb	Pb^{210} ووليداتها	ترسب الرصاص المستقر	تحصل في أجهزة الانتاج الرطبة
افلام Pb	Pb^{210} ووليداتها	ترسبات رقيقة جداً	معاملة النفط والغاز ونقلها

افلام Po	Po^{210}	ترسبات رقيقة جداً	أجهزة التكثيف
الغازات الطبيعية المتكافئة	Ra^{222} Pb^{210} Po^{210}	غازات نبيلة غير مسندة السطوح	أجهزة معاملة الغاز ونقله
الماء الناتج	Ra^{226} Ra^{228} Ra^{224} Pb^{216}	ماء مالح ويكون بحجم كبير في كبيرفي عملية انتاج النفط	في جميع أجهزة الانتاج

-الكناني، عذاب طاهر،"التأثيرات البيئية للمواد المشعة طبيعياً"،ط اولى،عمان، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨،ص١٠٩-١١٠.

خامساً: ما هو التلوث النفطي ؟وما هي مصادره ؟

التلوث بالمفهوم العلمي فهو حدوث تغيير في النظام الايكولوجي للبيئة، اذ يشمل فعالية هذا النظام ويفقده على أداء دوره الطبيعي في التخلص من الملوثات. ويعتبر التلوث ظاهرة من الظواهر التي أخذت قسطاً كبيراً من اهتمام حكومات دول العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين، واعقد وأهم المشكلات البيئية الملحة التي بدأت تأخذ أبعاد بيئية واقتصادية واجتماعية خطيرة، خصوصاً بعد الثورة الصناعية في أوربا والتوسع الصناعي الهائل والمدعوم بالتكنولوجيا الحديثة، وأخذت الصناعات في الأونة الأخيرة اتجاهات خطيرة متمثلة في التنوع الكبير وظهور بعض الصناعات المعقدة والتي يصاحبها في كثير من الأحيان تلوث خطير يؤدي الى تدهور المحيط الحيوي والقضاء على تنظيم البيئة العالمية(١٧).

ويعد التلوث النفطي من أشد أنواع التلوث خطورة على الموارد البيئية بسبب الكميات الضخمة من الملوثات النفطية التي تلقى في البحار والمحطات من البواخر والناقلات ومعامل تكرير النفط، التي تحتوي على كميات هائلة منها والمخلفات الهيدروكاربونية. والنفط يشكل طبقة رقيقة طافية على سطح المياه تمنع الأحياء التي تحتها من التنفس وتعيق وصول أشعة الشمس الى الأعماق اضافة الى المواد السامة، الموجودة بها مما يؤدي الى موت الأحياء البحرية بشكل كثيف. وتقدر كمية النفط التي تهدر بمليوني طن سنوياً، منها(١٠%) من النقل البحري، و(٢,٥%) من تنظيف الخزانات، و(٤٠%) من الابحاث والتنقيب عن النفط و(٢,٥%) من قذف الزيوت المحروقة، اما الصناعات البتروكيمياوية ومعامل تكرير النفط المختلفة فانها تحتل النسبة الباقية والبالغة (٤٥%). وبازدياد استخدام الطاقة النووية ازدادت خطورة التلوث بواسطة المواد المشعة على الرغم من أن خطورته في الوقت الحاضر أقل من خطورة التلوث نتيجة النفط. ولكن هذا لا يمنع من ازدياد الخطر على المدى البعيد خاصة وأن العالم يتجه الى استخدام الذرة كبديل للنفط والفحم كمصدر للطاقة(١٨).

اما مصادر التلوث النفطي فيمكن ارجاعها الى القاء النفايات خصوصاً السامة ومواد كيميائية أخرى. فتتلوث البيئة أما بسبب النفط الناتج عن الحوادث أي التلوث من نشاط النقل البحري، وهذا التلوث مرتبط هنا بالنفط ومشتقاته المتميزة بالانتشار السريع الذي يصل لمسافة تبعد(٧٠٠)كيلومتر عن منطقة تسربه، ويكون هذا النوع من التلوث منتشر في البحار سواء من خلال الحوادث لناقلات النفط وتحطمها أو من خلال محاولات التنقيب والكشف عن النفط أو لألقاء لبعض المخلفات والنفايات النفطية، ومخلفات المصانع التي تحتوي على المركبات العضوية والمعادن الثقيلة السامة ومخلفات الصرف الزراعي التي تصبها في الانهار، وبقايا المبيدات الحشرية، أو نتيجة الصرف الصحي والصناعي[١٩].

ومن مصادر التلوث بالنفط، هو نقل النفط الى الموانىء المختلفة، فعلاوة على البقع الزيتية الهائلة التي تنتج من الحوادث، هناك خليط الزيت والماء الناتج عن عمليات غسل الخزانات والأرضيات، وهناك مياه التوازن والتي تعد من أهم أسباب تلوث المياه، وهي ذات أثر كبير أذا ما أخذت بعين الأعتبار كمياتها الهائلة، فمن المعروف أن ناقلات النفط لا تستطيع الأبحار في رحلة العودة بعد تفريغ حمولتها مطلقاً دون موازنة نقلها، فلابد من تحميلها بمياه البحر في خزانات النفط الخام بكميات تتراوح بين(٣٠-٥٠%) من سعة الناقلة على مراحل (٣٠%) من سعتها في ميناء التفريغ، و(٢٠%) من سعتها مرة آخرى من أعالي البحار فيتم غسل الخزانات وتنظيفها من النفط ويفصل النفط عن الماء ويرمي الماء في البحر على أن لا يتجاوز نسبة النفط(١٥)جزءاً بالمليون حسب اللوائح العالمية. لكن الواقع غير ذلك فيتم القاء مياه تصل تراكيز النفط فيها الى عشرة أضعاف هذا المقدار. وهناك كذلك الزيوت المعدنية الراشحة من محاور المراوح ومن المحركات الجبارة، وتقدر كميات النفط بمليون طن سنوياً على الأقل وربما تصل الكمية الى ضعف هذا الرقم فعلياً، وهذه تشكل(٠,١%)من كميات النفط المنقولة، علماً بأن كميات النفط المنقولة بحرياً تصل ال (٦٠%) من مجموع كميات النفط المنتج عالمياً[٢٠].

ومن المصادر الأخرى للتلوث بالنفط الزيت المتسرب من المصافي، على اليابسة الى الأنهار والجداول. وهناك نوع اخر من التلوث بالنفط هو الناتج من مصارف فضلات عمليات التكرير، فمواقع معامل التكرير في العراق بحكم توطنها على مجاري الانهار تقوم بتصريف فضلاتها الى مياه الأنهار، فقد شق كل مصفى له قناة خصصت لهذا الغرض، وتجري هذه العملية عادة في فترة زيادة منسوب المياه. لكن يجب الأنتباه الى أن مسألة خطيرة هنا، وهي أن هذه العملية ستلحق أضراراً كبيرة بموارد الثروة السمكية، وبصلاحية مياه الشرب لسكان المدن، على طول مجاري المياه من مواضع تلك المعامل. لذلك تلزم دول العالم المتقدم معامل التكرير بأقامة حفر واسعة (خنادق)لتصريف فضلاتها بالقرب من أرض المصفى. وتمثل هذه الملوثات أبلغ الخطر على الاحياء المائية ، حيث تؤدي الى تدهور نموها وتكاثرها، وينعكس أثر هذا التلوث على الانسان والحيوان التي تتغذى على الكائنات المائية الملوثة. ويؤدي تخلص المصانع من المخلفات السائلة بدون معالجة الى:[٢١]

١-تفقد المياه حيويتها بدرجة تصل الى انعدام الأوكسجين الذائب بها الأمر الذي يؤدي الى تدهور بيئة تكاثر الأحياء الدقيقة التي تقوم بعمليات التمثيل للمواد العضوية الخارجة مع المخلفات الصناعية، حيث يأتي الأوكسجين الحيوي كمعيار لتدهور الحياة ودرجة تلوثها العضوي بالمياه، من كمية الأوكسجين الحيوي أثناء عملية أكسدة المواد العضوية بالمياه، ومن ثم تنشيط البكتريا اللاهوائية في ظل انعدام الأوكسجين الحيوي فيحدث التخمر بل وتتعفن المياه.

٢-تكتسب المياه مقومات البيئة الخصبة لتكاثر الأحياء الميكروبية التي قد تؤدي الى نقل المكروبات المعوية المعدية في حالة وصولها الى طعام الانسان سواء بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر.

٣-تظهر التفاعلات اللاهوائية والغازات المختزلة مثل كبريتيد الهيدروجين برائحته الكريهة، والميثان وغيرها من الغازات السامة أو القابلة للاشتعال.

٤-تتكون طبقة كثيفة من الشحوم فوق مياه الصرف مما يحجب رؤية جريان المياه.

٥-تسرب المواد الملوثة والمعادن الثقيلة الى المياه الجوفية، التي تعتبر مصدراً هاماً من مصادر مياه الشرب للكثير.

٦-كما أن المخلفات السائلة تتحرك داخل مسام التربة وخاصة في حالة الاصباغ الخاصة بعمليات الغزل والنسيج

المحور الثالث: منظمات حماية البيئة

سادساً: البداية والجذور لمنظمات حماية البيئة

شهد القرن التاسع عشر بدايات تكوين تجمعات من المواطنين بصورة طوعية تهدف الى الالتفات الى البيئة وحمايتها من تجاوزات البشر عليها والتي يمكن اعتبارها الاشكال الاولى للمنظمات غير الحكومية بشكلها الحالي. بعدها سجلت عدداً كبيراً لمنظمات طوعية ذات النفع البيئي العام التي كانت ناشطة وبديلاً عن الدولة وبمرور الوقت تطورت هذه التجمعات الى حركات بيئية واصبحت تعد تعبيراً عن التزام جماهيري وبيئي. والالتزام البيئي هذا يعكس حقيقة ادراك الناس لعجز الدولة عن حل المشكلات البيئية، بل وعدم قدرتها وحتى رغبتها في احيان كثيرة في ايجاد حلول لها. بدأ الاهتمام الملحوظ على المستوى العالمي بقضية حماية البيئة في الدول المتقدمة الصناعية في الستينيات من القرن المنصرم عندما اثيرت مسألة الامطار الحمضية التي سممت مصادر المياه العذبه في السويد وتبين ان مصدر هذا التلف البيئي هو الغازات المنبعثة من مداخن محطات التصنيع في امريكا الشمالية على الجانب الاخر من المحيط الاطلسي، وبهذا اكتسبت المسألة بعداً عالمياً يتجاوز الحدود السياسية للدول والاعتبارات الجغرافية المحلية. اما اول ظهور فاعل لمنظمات عاملة في مجال حماية البيئة كان في النصف الثاني من القرن العشرين وعلى وجه الخصوص عام ١٩٧٢ .وقد يعزو الباحثين البيئين الزيادة السريعة في عدد المنظمات البيئية غير الحكومية هو تعقد المشكلات البيئية ولذلك نشأت مثل هذه المنظمات لايجاد حل مثلاً :- [٢٢]

- للمشكلات الايكولوجية ؛
- للمساعدة في حل المشاكل الناجمة عن الانتهاكات البيئية ؛
- للمساهمة في قضايا القوانين والمحددات البيئية ؛
- للمساهمة في تحدي الانماط السائدة للسلوكيات البيئية المتسمة بالسطحية والعبثية .

وهناك اشكال من منظمات المجتمع المدني التي تعنى بقضايا البيئة على مستوى العالم كجماعات التنمية المستدامة، والتكنولوجيا الملائمة، واصدقاء البيئة ،واصدقاء الارض ،والسلام الاخضر، والصندوق العالمي للاحياء البرية، اضافة الى هيئات الامم المتحدة ومنها برنامج الامم المتحدة للبيئة ،واللجنة العالمية المعنية بمشكلات البيئة ،والبرنامج العالمي للبحوث الجوية ،والبرنامج العالمي للمناخ ،وبرنامج الانسان والمحيط الحيوي التابع لليونسكو ،والبرنامج الدولي للسلامة الكيميائية ،والمعهد الدولي للبيئة والتنمية ،والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية. يعود ظهور هذه المنظمات البيئية الى نمو تدريجي وعلى مدى فترة طويلة

من الزمان تعكس وعياً متطوراً تجاه البيئة والشعور بالمسؤولية لما تتعرض له من مخاطر وتشخيص المشكلات البيئية، والاسهام في توجيه الانظار اليها، وشحذ الوعي العام في سبيل وضع الحلول لها. ومرد هذه القدرات في منظمات حماية البيئة هو وجود نقاط قوة كالقدرة على الاستجابة بسرعة، وفاعلية للحالات البيئية وباستطاعة هذه المنظمات ان تضفي على العمل المتعلق بحالات بيئية جوانب قوة منها :- (٢٣)

- ان المنظمات البيئية بشبكة اتصالاتها الممتدة في مختلف المواقع يمكنها ان توجه اهتمام المجتمع الى الحالات البيئية القائمة او الوشيكة وهذا امر حيوي بفعل استخدام هذه المنظمات استخداماً قوياً وسائل الاعلام لهذا الغرض .
- القيام بانشطة كبيرة تدعو من اجل تكاتف كل الجهود الدولية من اجل بيئة سليمة للجميع فبوسع هذه المنظمات في اعقاب توجيه انذاراتها ان تشجع الحكومات والمنظمات الدولية على زيادة مواردها المخصصة للمجالات البيئية .
- بوسع المنظمات البيئية عادة ان تتصرف بسرعة اكبر من الدوائر الرسمية وذلك لعدم وجود معوقات بيروقراطية وسياسية تقيدها وحيث انها اقل عرضة للضغوط السياسية فهي تعمل احيانا حيثما تمنع الحكومات التدخلات من الاجهزة الحكومية او الرسمية .

سابعاً: حق الانسان في بيئة نظيفة

افرز المؤتمر الثاني لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا في حزيران ١٩٩٣ (المؤتمر الأول عقد في طهران عام ١٩٦٨) والذي عقد بعد مرور ٤٥ عام على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اهمية حق الإنسان في التنمية بحيث يتم الوفاء بطريقة منصفة بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للاجيال الحاضرة والمستقبلية .ويسلم المؤتمر بان الإلقاء غير المشروع للمواد والنفايات السمية والخطرة يمكن ان تشكل تهديداً خطيراً لحق كل إنسان في الحياة وفي الصحة وخرج المؤتمر بنتيجة ان الوضع الخطير للبيئة يفرض على الدول ان تحد من ظاهرة الغزو البيئي فكما هو معروف في الشأن البيئي تتخذ التعهدات البيئية أشكالاً مختلفة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ،فالأخيرة تتحول إلى مقبرة للنفايات السامة او الضارة والى سوق للمواد الغذائية الفاسدة والى مجال لإعادة تموضع الصناعات الملوثة ....الخ. ان فقر هذه الدول وحاجاتها الماسة الى موارد يجعلها توافق على هذا الواقع. كما لوحظ في العقود الأخيرة ان بعض اوجه التقدم العلمي وتطبيقاته ولاسيما في العلوم الطبيعية الحيوية وتكنولوجيا التصنيع قد تترتب عليها نتائج ضارة لسلامة الفرد وكرامته وحقوق الإنسان المتعلق به(٢٤).

النظر في المستقبل لابد من ان يرتكز على رؤية واضحة للواقع الذي سيبنى المستقبل على تعميق ايجابياته والحد من ،او القضاء على سلبياته. وفيما يتعلق بحق الإنسان العراقي ببيئة نظيفة فان ما يعانيه لم يعد خافياً على احد فقد نشرت عدة كتب وبرامج تلفزيونية واغلبها أجنبية عن المعاناة البيئية العراقية المنكوبة واغلب الاراء تتفق على ان هناك مجموعة من الأسباب لهذا الانتهاك او التدهور البيئي ومنها :-

- على صعيد الموارد يعاني البلد نقصاً متزايداً في موارد المياه الصالحة للاستخدام، ومحدودية الأراضي الصالحة للاستغلال في الزراعة او الرعي او الغابات وزيادات مستمرة بلا توقف في استهلاك الطاقة بانواعها وتدني كفاءة استخدامها ؛

- اما على صعيد الملوثات والنفايات التي تلقى في البيئة فقد ارتفعت مستويات تلوث الهواء في غالبية مدننا وتدهور البنية الأساسية وتراكم القمامة المنزلية وانهيار مجاري الصرف الصحي في معظم المدن وزادت مستويات النفايات الصناعية والزراعية الخطرة وتلوث مياه الانهار بالنفط والنفايات السامة ؛
- والحروب التي مر بها العراق والتواجد العسكري الاجنبي بعد سقوط النظام وهو ما يعتبر عنصراً معيقاً للتنمية البيئية، وسبب دائم في الانتهاكات التي تحصل بحق الانسان العراقي وبيئته ؛
- ان تدابير الحصار الاقتصادي الذي كان مفروض على العراق على مدار اكثر من عقد من الزمان تشكل بدورها عائقاً أساسياً أمام الحق في بيئة نظيفة لهذا البلد ،لقد ادى الحصار الى مآسي إنسانية وبيئية على نحو لم يشهده اي بلد في العصر الحديث ؛
- ان غياب المفهوم الشامل والمتكامل لحماية البيئة في العراق، وضعف او غياب القواعد البيئية في معظم مؤسسات الدولة وانعدامها في اخرى يحول دون توفر الفرصة الملائمة لتنمية بيئية مستدامة .

ثامناً: تقييم واقع منظمات حماية البيئة العراقية

منظمات حماية البيئة هي منظمات مستقلة عن الدولة وعن السوق ولذا يطلق عليها اسم القطاع الثالث فهي لا تقدم خدماتها عن طريق التبادل كما يفعل السوق وليس عن طريق السلطة كما تفعل الدولة، وانما عبر آلية وظيفية وادارية للتضامن ،فمبدأ التضامن هو حلقة الوصل بين هذه المنظمات والمجتمع .لقد انتشرت المنظمات غير الحكومية في العراق بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣ ومن ضمنها منظمات حماية البيئة انتشاراً واسعاً ويبرز تساؤل هنا هل قامت هذه المنظمات بواجبها ؟

ان المهمة الاولى لمنظمات حماية البيئة هي نشر وتعميق وعي المواطن والدولة بحقوقهم المشروعة في بيئة نظيفة وتمسكه بها ،وثانيتها المطالبة باحترام وتعزيز حقوق البيئة ،وثالثتها الدفاع عن حقوق البيئة لجميع المواطنين. ترى منظمات حماية البيئة ان عدم تحقيق معظم مهماتها يعود بالمقام الاول الى عدم وجود ارادة سياسية على المستوى الوطني في الالتزام بالبرامج البيئية. ان القوانين البيئية الصادرة منذ سنوات طويلة قد احتوت على التزامات وتوصيات ذات طابع عملي ضعيف ،ولا تغطي موضوعات البيئة وتكمن المشكلة في ان الالتزام بموجباتها يتطلب اعادة النظر في الهياكل السياسية والاقتصادية السائدة في المجتمع. وان اصحاب القرار في اعادة النظر في هذه الهياكل هم في الوقت نفسه المستفيدون من الوضع القائم وبالتالي ليسوا ذوي مصلحة في احداث اي تغيير حقيقي فيها ما لم يكونوا امام مطالبة قوية وضاغطة من الشعب والنشطاء في سبيل حماية البيئة في كل مكان .من جهة اخرى لم تتبثق عن منظمات حماية البيئة آليات ملائمة وفعالة وملزمة لمتابعة وتنفيذ وتقييم النشاطات البيئية وهو ما ساهم في تفاقم الخلل البيئي وابقاء الاعتبارات البيئية طي النسيان او الاهمال .

تواجه منظمات حماية البيئة العراقية والتي لاتزال في طور التشكل والتكوين مجموعة من المعيقات التي تهدد بقائها واستمرارها وتحد من تطورها ودورها في بناء بيئة نظيفة وصالحة للعيش الصحي من ابرز هذه المعيقات وجود التشريعات والقوانين التي تحد من حرية وشرعية واستقلالية العمل البيئي الاهلي وامكانية مساهمته في تخفيف حدة التدهور البيئي ومحاربة كافة اشكال الدمار البيئي ،وكذلك ان اغلب الانتهاكات

البيئية مصدرها الحكومة ومؤسساتها فرغم ان المادة التاسعة من الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ وتعديلاتها تنص على ان "الثروات الطبيعية ومواردها وقواها الاجتماعية ملك للدولة وهي التي تكفل حسن استغلالها نجد ان كل اشكال التلوث البيئي ناتجة من قيام مؤسسات الدولة بنشاطاتها هاملة حجم الدمار البيئي الذي تقوم به سواء من حيث استنزاف الموارد الطبيعية والاستخدام غير العقلاني لها او الملوثات الي تطرحها للبيئة، من جهة اخرى وللاسف لعدم وجود الوعي الكافي لدى المستوى القيادي باهمية الاخذ بالاعتبارات البيئية في اي مستوى من القرارات نجد ان فسح المجال امام تشكيل منظمات معنية بالبيئة ما هو الا سيناريو في تكوين اشكال صورية ليس لديها الدعم الحكومي والشعبي او المالي وافتقارها للعمل الميداني المهني ومساهمة الاعضاء في هذه الاشكال في العمل البيئي الواقعي .

واخيراً يمكن ان نقدم تقييم لواقع منظمات حماية البيئة العراقية(علماً ان عدد المنظمات المعنية بالبيئة لايتجاوز الخمسين منظمة اغلبها في بغداد)ذات الاهداف البيئية المباشرة او من خلال علاقة البيئة باهتماماتها الاساسية فالملاحظ هو :-

- ان عدداً قليلاً جداً منها ذو حجم واضح او دراية كافية بقضايا البيئة يجعلها ذات اثر ؛
- ان كثيراً منها يعتمد على الدولة في توفير حد ادنى من الموارد تسمح له بالاستمرار وهي بهذا تفقد اصلاً صفة العمل غير الحكومي وتصبح خاضعة بشكل او باخر لضغوط حكومية (بناءاً على سؤال بعض العاملين في هذه المنظمات والحجة في ذلك انها تعمل في ظل ظروف البلد غير الطبيعية)؛
- الامر الادهى من هذا هو اعتماد اعداد متزايدة منها على التمويل من خارج الوطن وهذا امر غير مقبول من حيث المبدأ وبصرف النظر عن اي تفاصيل خاصة بشروط هذا التمويل او مجالات استخدامه (والحجة في هذه التبعية هو ان المجال البيئي مجال حديث التناول في العراق وبالتالي تحتاج هذه المنظمات الى الدعم الخارجي بكل اشكاله) ؛
- اثبتت نماذج من هذه المنظمات ضعف امكان قيام تنظيمات اهلية ذات خبرة راقية ودراية متعمقة بقضايا البيئة في مناطق عملها وقدرة على تبني قضايا بيئية تهم الناس والدفاع عنها بكفاءة وعزم على الاقل في الوقت الراهن ؛
- ندرة وجود مبادرات لمنظمات حماية البيئة تعد نموذجاً يحتذى لاقامة تنظيمات جماهيرية ملمة بحقيقة المشكلات البيئية التي يعانيها الناس وبالحلول العلمية الناجعة، وبالقدرة على الضغط بكافة الطرق لتنفيذها معتمدة اعتماداً تاماً على العمل الطوعي للعلماء من اعضائها في العلوم الطبيعية والهندسية والاجتماعية والقانونية وعلى الموارد الذاتية التي يوفرها لها اعضائها المقتنعون بجدواها والمتحمسون لمساندتها تحقيقاً لمصالح المنظمة والمجتمع.

تاسعاً: رؤية مستقبلية لمنظمات حماية البيئة العراقية

ان المنظمات العاملة في شؤون حماية البيئة يتركز عملها على المبادرات لانقاذ الطبيعة حيث العلاقة مع الافراد في المجتمع ليست مباشرة ،كذلك يتميز عملها بالتنظيم العالي والحملات المتميزة بدقتها وتتمتع هذه المنظمات بوجود ناشطين فيها يقومون بتنفيذ برنامجها فمثلاً منظمة السلام الاخضر العالمية التي يزيد عدد اعضائها الممولين على اربعة ملايين ونصف المليون ولها ٤٢ مكتب في ٣١دولة .

ان التعقيدات الشديدة التي ترافق المجال البيئي والترابط المتشابك مع المجالات الاخرى يلقي امام منظمات حماية البيئة مهمة وضع وتطوير هيكل تنظيمي وبرنامج عمل سواء على الصعيد الوطني الداخلي او على الصعيد العالمي الخارجي ونجاح العمل يرتبط بقدرة المنظمة على ايجاد اشكال للتعاون واقامة الشبكات التي هي بمثابة مراكز تنظيمية تقدم المعلومات والخدمات ويمكن ان يكون الاتصال الشبكي بشكل عمودي مثل العمل المشترك بين منظمات الحفاظ على البيئة والمنظمات العاملة في مجال التنمية في اطار الامم المتحدة وفي اثر مؤتمرها حول البيئة والتنمية الذي عقد في ريودي جانيرو ١٩٩٢.ويمكن ان يكون الاتصال الشبكي على شكل افقي اي بين المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال واحد وحول نفس المواضيع او موضوع مركزي اساسي واحد .

وربما كان تلوث الهواء والمياه ورداءة اداء مجاري الصرف الصحي وتراكم النفايات النفطية والصناعية في معظم اجزاء البلد العامل الرئيسي في بعث الاهتمام بالبيئة في البلد منذ فترة من الزمن الا ان ظواهر اخرى في الجانب الاخر من المعادلة مثل النقص المستمر في نصيب الفرد من الموارد المائية ،وانتشار التصحر ،وزيادة الاعتماد على الواردات في الوفاء بحاجات المواطن من الغذاء نظرا الى محدودية الارض الصالحة للزراعة والعجز المائي اكدت اهمية النظر في الموارد البيئية وامكان توفير الاحتياجات منها دون اسراف او هدر في استخدامها واصبح من الضروري الآن ان ينصرف الاهتمام بشؤون البيئة في بلدنا الى النظر في الموارد البيئية واسلوب استخدامها ربما قبل النظر فيما يلقى في البيئة من نفايات التي هي في الواقع موارد طبيعية مهدرة .

واذا كانت مسألة توفير الارادات السياسية لدى اصحاب القرار للقيام بموجباتهم في تنفيذ برنامج بيئي هي عملية نضال طويلة ومستمرة تقوم بها منظمات حماية البيئة وفعاليات المجتمع السياسية والاهلية العراقية فاننا نقترح الآليات التالية لتجاوز مشاكل العمل البيئي وبما يساعد ايضا على تفعيل عملية الضغط على اصحاب القرار للالتزام بالاعتبارات البيئية وهذه الآليات هي :-

-صياغة آلية منتظمة للتشاور والتعاون مع المؤسسات البيئية على الصعيدين الاقليمي والدولي .

-بلورة آلية منتظمة للتنسيق بين منظمات حماية البيئة العراقية والوكالات الدولية البيئية والجهات الداعمة والمساندة للانشطة البيئية .

-بلورة آليات منتظمة للتعاون والتنسيق على كافة الصعد الوطنية والدولية لمراقبة ومتابعة تطبيق القوانين والالتزامات الدولية من قرارات وتشريعات بيئية ولا يغفل دور منظمات حماية البيئة .

-وضع اولوية في المجتمع العراقي لتعزيز دور المولطن العراقي وتغيير صورته النمطية وضمان دوره الفاعل في حماية البيئة وعد البيئة النظيفة حق من حقوق الانسان.

-توظيف تقنية المعلومات والاتصالات بالاسلوب الذي يمكن منظمات حماية البيئة من انجاز الكثير من المهام والتواصل مع العالم الخارجي والوقوف على احداث المستجدات البيئية .

-وللتقليل من ظاهرة تلوث المياه، سرعة معالجة مياه الصرف الصحي قبل وصولها للتربة أو المسطحات المائية الاخرى، والتي يمكن اعادة استخدامها مرة اخرى في ري الأراضي الزراعية، لكن بدون تلوث للتربة والنباتات التي يأكلها الانسان.

-محاولة دفن النفايات في بعض الصحارى المحددة ،لانها تتسرب وتهدد سلامة المياه الجوفية.
-فرض احتياطات على نطاق واسع من أجل المحافظة على سلامة المياه الجوفية.
-محاولة أعادة تدوير بعض نفايات المصانع بدلاً من ألقائها في المصارف ووصولها الى المياه الجوفية بالمثل طالما لا يوجد ضرر من أعادة استخدامها مرة آخرى.
-التحليل الدوري الكيميائي والحيوي للماء بواسطة مختبرات متخصصة، لضمان المعايير التي تتحقق بها جودة المياه وعدم تلوثها.
-الحد من تلوث الهواء الذي يساهم في تلوث مياه الأمطار ،وتحويلها الى ماء يثير الكثير من المشكلات المتداخلة.

عاشراً: الخلاصة

للصناعة النفطية تأثير ملحوظ على الناحية البيئية والاجتماعية، وذلك من الحوادث والنشاطات الروتينية التي تصاحب إلانتاج والتشغيل، مثل الحوادث التي تصاحب إنتاج النفط والحفر، وتولد النفايات الملوثة. كما أن استخراج النفط عملية مكلفة وضارة معظم الاحيات بالبيئة، في نفس الوقت يؤثر استخراج النفط بالقرب من الشواطيء بالكائنات الحية البحرية، كذلك نفايات الزيت الخام والوقود .وتواجه الدول عموماً بدرجات متفاوتة عدداً من المشكلات المشتركة البيئية ،والتي تصنف عادة الى فئتين هما :شح الموارد ،والتلوث البيئي .وتسهم جميع هذه المشكلات كل بطريقتها في تخفيض جودة الحياة ،واعاقة جوانب القدرة البشرية ،والتسبب في تكاليف اقتصادية كبيرة لا تستطيع الدول فرادى تحملها .

والحل لهذه المشكلات المعقدة لابد من تكاتف جميع اطراف المجتمع والدولة ومنها منح المجتمع المدني ومنظماته الفرصة للمشاركة في مسؤولياتهم تجاه الحفاظ على البيئة ونشر الوعي البيئي للحد من التلوث النفطي على وجة الخصوص، وجعله مطلب أساس في العمل الاجتماعي لحماية وصون البيئة. كل ذلك يسهم بشكل كبير في رقي وعي المجتمع بأهمية سلامة بيئته، والحفاظ عليها من الاستنزاف غير الرشيد، وكل ما يتسبب في تلوثها أو يخل بمقوماتها الأساسية. لابدّ أن نعرف جيداً كيف نتعايش بسلام مع البيئة المحيطة، فلا ضير من جعل لكل مشروع صناعي كان أم تجاري جانباً صغيراً يهتم بالبيئة، والاهتمام بأن لا يكون لهذا المشروع أي ضرر بالبيئة والطبيعة. ويجب أيضاً البحث على الشركات التي تدعم البيئة، وتهتم بالمحافظة عليها لدعمها وتشجيعها لتحذو باقي الشركات والهيئات حذوها لتجعل من أرضنا مكان صالح دائماً للحياة والنمو. كما على المجتمع أن يشجع منظمات المجتمع المدني التي تُعنى بالبيئة، ليس في حملات التشجير السنوية، وإنما في عمل دؤوب متواصل طوال السنة، ومباركة جهودها من خلال، دعمها المستمرّ بما يساعدها على أداء دورها.

المصادر

١- عبدالجواد ،احمد عبدالوهاب ،"تلوث البحر الابيض" ،ط اولى ،مصر ،الدار العربية للنشر والتوزيع ،٢٠٠٠ ،ص ٤٠٨ .

٢- محمد ،محسن ،"بعض المعتقدات البيئية للمجتمع البدوي في جنوب سيناء" ،نشرة مأب ،ع ١ ،١٩٩٨ ،ص ٥ .

٣- شحاته ،حسن احمد ،"التلوث البيئي فيروس العصر :المشكلة ،اسبابها ،وطرق معالجتها"،ط ثانية ،القاهرة ،دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع ،١٩٩٩،ص ١٥ .

٤- العواملة ،نائل عبدالحافظ ،"ادارة التنمية وتطبيقاتها في الاردن"،ط ثانية ،دار وائل للنشر والتوزيع ،١٩٩٧،ص ,١٤

٥- ـــ ،"ادماج البعد البيئي في الخطط الانمائية" ،الامم المتحدة ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ،نيويورك ،١٩٩٩ ،ص ,٦

٦- الجادر ،اديب ،"العرب وحقوق الانسان" ،المجلة العراقية لحقوق الانسان ،ع ٢ ،٢٠٠٠ ،ص ٦-٧ .

7-____ ,United Nations ,"Handbook and Guidelines for Environmental Management and Sustainable Development ,UNDP,Newyork,2001,P.11-12

٨- هولدغيث ،مارتن ،"شركاء في القانون" ،مجلة العالم والبيئة ،ع ٣ ،١٩٩٦،ص ١٨.

9- Rodgers,William,"Handbook on Environmental Low",Newyork,West Publisher Co.,1977,P.14.

١٠- سيلفر ،تشريل سيمون وفريز ،روث ،ترجمة هداره ،سيد رمضان ،"ارض واحدة ...بيئتنا العالمية المتغيرة /مستقبل واحد" ، ط اولى ،القاهره ،الدار الدولية للنشر والتوزيع ،١٩٩٢ ،ص ,٦٨

11- Cruz ,Joansonta & North ,Klaus ,"Environmental Concerns in Management Development Institution :A Survey" ,International Labour Organization ,2001 ,P.1.

١٢- الخولي ،اسامه ،"البيئة وقضايا التنمية والتصنيع" ،الكويت ،مطابع السياسة ،٢٠٠٢ ،ص ,١١

١٣- نصير ،عبدالله عبدالقادر ،"الادارة البيئية :دراسة عن استهلاك الماء وفرص العمل التطوعي في ادارة المصادر المائية بمدينة جدة" ،مجلة التعاون ،ع ٥٠ ،١٩٩٩ ،ص ,٥١

١٤- حمزه ،كريم محمد ،"الابعاد البيئية للعدوان على العراق" ،مجلة دراسات اجتماعية ،ع١ ،١٩٩٩ ،ص ٢٦.

١٥-محمود ،سليم راجي ،"الطاقات المتجددة"،بحث غير منشور ،وقائع مؤتمر كلية المامون السنوي ،٢٠١٠ ،ص ١٢٢ .

١٦-ـــ،"التجارة والبيئة"، الاسكوا ،الامم المتحدة ،نيويورك ،٢٠٠٩ ،ص٢١ .

١٧-ـــ،"الاستعراض الاقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية"،الاسكوا ،الامم المتحدة ،نيويورك ،٢٠١١ ،ص١٦ .

١٨-الكناني، عذاب طاهر، "التأثيرات البيئية للمواد المشعة طبيعيا"، دار الفجر للنشر والتوزيع،ط١، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٥٤٠.

١٩- حسن، عادل الشيخ، "البيئة مشكلات وحلول"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩،ص,٣٢

٢٠-الرفاعي، سلطان، "التلوث البيئي: أسباب- أخطار-حلول"، دار أسامة للنشر و التوزيع، ط١، عمان، ٢٠٠٩،ص,٨٧

٢١-السماك، محمد أزهر سعيد، "الصناعات النفطية في العراق"، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، ١٩٨٢،ص٦٣.
٢٢-الرازي، الأمام محمد بن أبي بكر عبد القادر، "مختار الصحاح"، دار الرسالة للنشر ، الكويت، ١٩٨٣،ص١٦٨.
٢٣-عبد المقصود، زين الدين، "أبحاث في مشاكل البيئة"، سلسلة الكتب الجغرافية، ٣٣، منشأة المعارف، الأسكندرية، ١٩٧٦،ص٩٨.
٢٤-الخفاف، عبد علي، "الطاقة وتلوث البيئة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧ ،ص٤١.